المالية النيابية تصرّح من جديد حول سلم الرواتب وقانون الخدمة المدنية

قالت اللجنة المالية النيابية، اليوم الإثنين، إن قانون الخدمة المدنية ومؤسساته يعمل على إيجاد حل لتوحيد رواتب الموظفين التي تعاني من فوارق كبيرة بين الوزارات.

وأوضح عضو اللجنة جمال كوجر في حديث للصحيفة الرسمية أن: "الحكومة قد تعيد النظر في سلم الرواتب من خلال تفعيل دائرة الخدمة المدنية الاتحادية للقضاء على الفضائيين ومتعددي الرواتب"، مبيناً أن "هذا الأمر يخص الحكومتين الحالية والمقبلة ولكن يبقى السؤال هل تستطيع الحكومة فعل ذلك".

وأضاف أن "الحل يكمن بقانون الخدمة المدنية الذي ينظم الرواتب، لكن المشكلة أن مؤسسة الخدمة المدنية المتمثلة بمجلس الخدمة الاتحادي ليس لديها ملاك بعد وتحتاج إلى ترتيب نفسها كونها حديثة وسيقع عليها عمل جبار إذا اخذتها الحكومة بجدية".

وتابع، "من خلال هذا القانون سيكون هناك توحيد لسلم الرواتب وتوحيد قوائم الموظفين في الدولة في سجل واحد، وهذا الأمر ليس بالقليل حيث سيتم اكتشاف مزدوجي الرواتب ومتعددي الرواتب والفضائيين".

وبشأن تأجيل نظر المحكمة بطعون الحكومة بخصوص الموازنة إلى أيلول المقبل، بين كوجر أن "هذا الأمر لن يعرقل الموازنة حتى إن كانت هذه الطعون مهمة وهي 12 فقرة ولكن باقي بنود الموازنة نافذة".